الأمم المتحدة S/2011/73

مجلس الأمن

Distr.: General
15 February 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدّم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والقرار ١٩٤٩ (٢٠١٠)، الذي جدد بموجبه ولاية المكتب وطلب إليّ أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ الولاية. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ صدور تقريري الأخير (S/2010/550) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ثانيا – التطورات الرئيسية في غينيا – بيساو

ألف – التطورات السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت القيادة السياسية لغينيا – بيساو والمؤسسات الحكومية الرئيسية جهودا كبيرة لتحسين البيئة السياسية والأمنية، وكذلك علاقة البلد مع الشركاء الإقليميين والدوليين. غير أن نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ طغى عليها تجدد الإشارات التي تدل على استمرار الخلاف بين الرئيس مالام باكاي سانها ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور. فقد عززت جماعات ضغط في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، خلال تجمع حاشد عقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في غابو، شرقي غينيا – بيساو، تأييدها لرئيس الوزراء باعتباره قائدا للحزب. وفي وقت لاحق، اجتمع ممثلون للزعماء التقليديين بشكل منفصل مع الرئيس ورئيس الوزراء، يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وحثوهما على المصالحة، وانتقدوا مستشاريهم لإثارتهم الخلافات في صفوف قيادة البلد.

170211 170211 11-22617 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حذرت جماعة أخرى من جماعات الضغط في الحزب، هي ''حركة الوطنيين الشباب المتضامنين مع حكومة كارلوس غوميز جونيور'' من أي محاولة لإسقاط الحكومة. كما حذرت من أن تطلعات الشعب لن تنال منها أعمال جماعات صغيرة ومنشقين في الحزب. وسعيا لتشجيع التقارب بين الرئيس ورئيس الوزراء، قام وزير التجارة، بوتشي كاندي، والمستشار الدبلوماسي والسياسي للرئيس، سواريس سامبو، بجولة في بافاتا وغابو يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتوعية أنصار الحزب بضرورة الامتناع عن التكهن والموالاة، واحترام مؤسسات البلد. واضطلعت منظمات في المجتمع المدني أيضا بمبادرات شتى لجعل الرئيس ورئيس الوزراء يدركان الحاجة إلى قيام تعاون مؤسسي حقيقي.

٤ - وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية الوطنية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لدى افتتاح السنة التشريعية الجديدة، أقر الرئيس سانها بأن حالة انعدام الحوار مستمرة وتعيق العلاقات بين المؤسسات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الشعور بالقلق من أن العلاقات بين الرئيس ورئيس الوزراء قد تتدهور أكثر، وخاصة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عندما أقدم رئيس الوزراء على توقيف وزيرة الداخلية، ساتو كامارا بينتو، عن العمل، وهي معينة شخصيا من قبل الرئيس سانها. ولام رئيس الوزراء السيدة بينتو على مخالفتها تعليمات مجلس الوزراء بتجميد الترقيات في صفوف قوات الدفاع والأمن. غير أنها استمرت في أداء واجباتها الوزارية. وظلت المواجهة قائمة إلى أن توصل الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس المحكمة العليا إلى تسوية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر كانت نتيجتها استقالة السيدة بينتو في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وحل محلها أحد مستشاري الرئيس، وهو دينيس نا فانتشاما، وعينت لاحقا رئيسة لديوان الرئاسة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

٥ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، نفى الرئيس وجود توترات شخصية بينه وبين رئيس الوزراء وأعطى تطمينا بأن الحكومة ستبقى حتى نهاية ولاية الهيئة التشريعية في عام ٢٠١٢. وقد انتهت التخمينات بشأن بقاء الحكومة عندما وافقت الجمعية الوطنية على ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدعم من الحزب الجمهوري من أجل الاستقلال والتنمية، المعارض، والتحالف الديمقراطي، وحزب الديمقراطية الجديدة. وواصل ممثلي الخاص مساعيه لتشجيع قيام حوار دائم بين الرئيس ورئيس الوزراء، عقب الاجتماع المشترك بين الزعيمين والسفراء المقيمين في بيساو، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تم فيه التشديد على الضرورة الملحة لإقامة حوار سياسي بناء وشامل على جميع المستويات.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار

السياسي، اجتمعت اللجنة التنظيمية مع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني، بما في ذلك البرلمانيون، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقادة العسكريون والأمنيون، لشرح أهداف عملية المؤتمر الوطني والمنهجية المتبعة، وللسعي إلى الحصول على دعمهم. وبمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، استهلت اللجنة التنظيمية عملية المؤتمر الوطني في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بمجموعة من ثمانية مؤتمرات إقليمية لأفراد الدفاع والأمن، انتهت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وحضر ما مجموعه خمسون مشاركا في كل مؤتمر باستثناء المؤتمر المعقود في بيساو الذي حضره ١٠٠ مشارك. وخلال الجلسة الافتتاحية للسنة التشريعية التي عقدت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس ورئيس البرلمان إلى دعم المؤتمر الوطني وأشارا إلى ضرورة المضي قدما في عملية مراجعة الدستور.

٧ - وفي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة وكلية الحقوق في بيساو جلسة مناقشة بشأن الإطار الدستوري لغينيا - بيساو، شارك فيها ٤٠ مشاركا، بما في ذلك أعضاء في اللجنة البرلمانية لمراجعة الدستور وممثلون للمؤسسات الحكومية، والجيش، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني. وشمل الدعم الذي قدمته البعثة وكلية الحقوق للجنة البرلمانية تنظيم أربع حلقات عمل مواضيعية، عقدت أولاها يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونظم البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي من جانبهما حلقة عمل لصالح ١٠٠ برلماني يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ للوقوف بشكل أفضل على واجبات ومسؤوليات الجمعية الوطنية، ثم نشر دليل عن آليات الرقابة ودليل آخر عن الإجراءات الإدارية والمالية.

٨ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أفرج عن رئيس هيئة الأركان العامة السابق، نائب اللواء البحري زامورا إندوتا، وعن رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، العقيد سامبا ديالو، اللذين كانا رهن اعتقال القوات المسلحة. وكان الضابطان قد اعتقلا في إطار أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عندما أمر نائب رئيس هيئة الأركان العامة حينذاك، الفريق أول أنطونيو إندجاي، بإلقاء القبض على رئيس هيئة الأركان العامة، واحتجاز رئيس الوزراء لفترة وجيزة، والإفراج عن العميد البحري بوبو نا تشوتو من مباني الأمم المتحدة التي لجأ إليها منذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ولاعتبارات تتعلق بالأمن والسلامة، أرجأ رئيس هيئة الأركان العامة إندجاي، في بادئ الأمر، الإفراج عن نائب اللواء البحري إندوتا، الذي أمرت به المحكمة العسكرية العليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بسبب عدم وجود أدلة تثبت تهم اختلاس الأموال واستغلال السلطة المنسوبة إليه. وأفرج عن كل من اللواء ميلسيادس مانويل غوميز فرناندیس، والنقيب باكار سانو، والملازم أول مالام كاندي

والرقيب ديابو كامارا، بعد أن قضوا ١٩ شهرا رهن الاعتقال في إطار عملية اغتيال رئيس هيئة الأركان العامة السابق تاغمي نا واي في آذار/مارس ٢٠٠٩.

باء – إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٩ – في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس أنغولا إدواردو دوس سانتوس في لواندا لمناقشة الجهود التي يبذلها بلده على الصعيد الثنائي ضمن نطاق الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لا سيما أن أنغولا كانت تتولى رئاسة هذه الجماعة. وبينما سلط الضوء على التعاون الثنائي مع غينيا – بيساو في مختلف المجالات، بما في ذلك الدفاع والأمن، شدد الرئيس دوس سانتوس على فائدة العمل في إطار الشراكات المتعددة الأطراف، وبخاصة الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بتنسيق من الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، عقد رؤساء الأركان العامة للبلدان الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية دورتهم العادية الثانية عشرة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في بيساو. وافتتح الدورة وزير الدفاع، أريستيدس أوكانتي دا سيلفا، الذي أبرز، بصفته رئيس اللجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني، الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الوطنية والمجتمع الدولي من أجل الشروع فعليا في إجراء الإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن.

١٠ – وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد رؤساء أركان الدفاع للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورؤساء دوائر الدفاع والأمن في البلدان الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وممثلون عن هذه الجماعة دورة استثنائية في أبوجا لمواصلة مناقشة خارطة الطريق التي وضعها رؤساء أركان الدفاع في البلدان الأعضاء في الجماعتين دعما لإصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو. وكانت خارطة الطريق تلك تتوخى نشر وحدات للتدريب والحماية لتعزيز أمن مؤسسات الدولة وتسريح وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة والدوائر الأمنية. وفي نهاية الاجتماع، أوصى رؤساء أركان الدفاع بالإسراع بحشد مبلغ ٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج إصلاحات في إطار خارطة الطريق، يشمل إعادة تأهيل ثكنتين عسكريتين، ونشر وحدات لتدريب الشرطة، و ١٠٠ من أفراد الأمن والحماية اللصيقة وثلاث وحدات من وحدات الشرطة المشكلة.

١١ – وعقد الاجتماع الثامن والعشرون لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أبوجا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة التوصيات التي قدمها رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء في الجماعة، وبخاصة خارطة الطريق لإصلاح قطاعي الدفاع والأمن في غينيا – بيساو. وشارك في الاجتماع أيضا وزيرا العلاقات الخارجية

والدفاع في أنغولا، اللذان يمثلان جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وممثلاي الخاصان لغرب أفريقيا ولغينيا – بيساو، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لغينيا – بيساو. وتردد في مختلف البيانات نداء إلى تعزيز دعم المجتمع الدولي للشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وتعجيل خطى اعتماد خارطة الطريق، وتكثيف جهود تعبئة الموارد. وفي ختام الاجتماع، جرى اعتماد توصيات رؤساء أركان الدفاع وتم تقديمها إلى رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإقرارها بشكل نهائي واتخاذ إجراءات بشأنها. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وجه ممثلي الخاص إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جيمس فيكتور غبيهو، رسالة يشدد فيها على الضرورة الملحة لعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة للنظر في خارطة الطريق وإقرارها رسميا من أجل إبقاء وتعزيز الزخم دعما لإصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو.

١٢ – ورحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في الاجتماع الذي عقده في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، بالتزام سلطات غينيا – بيساو بإصلاح قطاعي الدفاع والأمن استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الثامن والعشرين لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وطلب المجلس إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية أن تتصل بالشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لغينيا – بيساو من أجل التبكير بعقد مؤتمر للمانحين لتيسير تنفيذ الإصلاحات.

١٣ – ووصل وفد من حكومة أنغولا، بقيادة كاتب الدولة للعلاقات الخارجية، مانويل دومينغوس أوغوستو، إلى بيساو في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لمناقشة موضوع تنفيذ الاتفاقات الثنائية في مجالي الاقتصاد والأمن. والتقى الوفد بشخصيات، منها الرئيس سانها، ورئيس الوزراء غوميز جونيور، ووزير دفاع غينيا – بيساو، وأعرب لها عن استعداد أنغولا لتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه للبلد، والقيام، على سبيل الأولوية، بدعم إعادة تأهيل المنشآت العسكرية وتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو. وأكد رئيس الوفد الأنغولي لممثلي الخاص تصميم حكومته على العمل تحت مظلة الأمم المتحدة في غينيا – بيساو والبقاء على اتصال وثيق مع البعثة لهذه الغاية. وقد سبق أن خصصت حكومة أنغولا مبلغ ٣٠ مليون دولار لتغطية تكاليف اتفاق ثنائي في مجال الدفاع وإصلاح قطاع الأمن وقع في عام ٢٠١٠، وسوف ينفذ في إطار خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي، بناء على توصية من المفوضية الأوروبية، بدء مشاورات مع غينيا - بيساو استنادا إلى المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو. ويعكس قرار إجراء مشاورات انشغال الاتحاد الأوروبي إزاء مراعاة المبادئ الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون في غينيا - بيساو. وسوف تعلق المفوضية الأوروبية مؤقتا جزءا من المساعدة التي تقدمها في إطار التعاون الإنمائي، وبخاصة في مجالات دعم الميزانية وإصلاح قطاع الأمن، في انتظار نتيجة المشاورات. وظل الاتحاد الأوروبي يدعو غينيا - بيساو إلى إنهاء الاحتجاز غير القانوني والإفلات من العقاب، وإلى تعزيز سلطة القيادة المدنية على القيادة العسكرية والدفع قدما بالإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن.

١٥ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت البعثة ووزارة الدفاع حلقات دراسية للتوعية، في بيساو وغابو وكانتشونغو، بشأن سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والديمقراطية، والقضاء العسكري، بهدف تعزيز قدرات الضباط العسكريين في إطار عملية توطيد السلام وسيادة القانون؛ وأوصتا باعتماد مدونة لقواعد السلوك بغية الحيلولة دون الإفلات من العقاب وتجديد ثقة الناس في القوات المسلحة.

١٦ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني. وساعد البرنامج الإنمائي اللجنة التوجيهية في وضع استراتيجية وخطة عمل لتنظيم حملة للتوعية والإعلام بشأن إصلاح القطاع الأمني، وقدم الدعم لتنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع البعثة. وانتدب خبير تقني من البعثة للعمل في الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية، وقدمت البعثة المشورة التقنية الاستراتيجية لصياغة خطة عمل وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وعرضت الخطة على اللجنة التوجيهية في اجتماعها المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وذلك بعد أن وافق عليها وزير الدفاع، بصفته رئيس اللجنة.

١٧ - ووفر اجتماع اللجنة التوجيهية منبرا للأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والدولي لمناقشة السبل العملية للإسراع باعتماد خارطة الطريق التي اقترحتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والتخطيط لتنفيذها. وبصفة خاصة، أصر وزير الدفاع على ضرورة تعزيز تنسيق جميع الإجراءات المقررة في إطار خارطة الطريق بغية تلافي التداخل بين الخطط والأنشطة. وطلب ممثلي الخاص بإلحاح إلى قيادة غينيا - بيساو أن تؤكد لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موافقتها على خارطة الطريق المقترحة، حتى يتسنى للمفوضية عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات لاعتماد الوثيقة. كما أبلغ السلطات الوطنية والشركاء الإقليميين بأن البعثة جاهزة لتقديم المساعدة في تخطيط وتنسيق الشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة

البلدان الناطقة بالبرتغالية في غينيا – بيساو. وقد أقدمت البعثة في هذا السياق على إقامة علاقة تنسيق وثيق مع الفريق الأول من الخبراء العسكريين وخبراء الشرطة الأنغوليين بقيادة اللواء جيلدو كارفلهو دوس سانتوس، الذي أرسل إلى غينيا – بيساو في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٨ – وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تولت البعثة، بناء على طلب من الحكومة، رعاية اجتماع بين ضباط من القوات المسلحة لغينيا – بيساو والمؤسسات الأمنية الداخلية لمناقشة خطط إصلاح القطاع الأمني، مع التركيز بوجه خاص على توصيات رؤساء أركان الدفاع والدوائر الأمنية في الدول الأعضاء في الجماعتين المذكورتين. ومكن الاجتماع الأفراد العسكريين وضباط الأمن التابعين لغينيا – بيساو من الحصول على معلومات عن مضمون خارطة الطريق التي وضعتها الجماعتان ومن مناقشة وتوضيح شواغل القوات العسكرية والشرطة في غينيا – بيساو حيال تفاصيل الإصلاحات المقترحة. وفي نهاية الاجتماع، صدر بيان ختامي يشيد بالجهود المشتركة للجماعتين ويدعو إلى تنفيذ خارطة الطريق.

١٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز أيضا تقدم في عملية فحص كفاءات الأفراد والتصديق على أهلية وكالات الشرطة والأمن الداخلي. وقدمت قدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة، التي انتشرت في غينيا – بيساو حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، المساعدة للسلطات الوطنية في وضع قاعدة بيانات شاملة للموارد البشرية دعما لوكالات الشرطة والأمن الداخلي. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، وقع رئيس اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني مرسوما ينشئ اللجنة التقنية الوطنية المستقلة والمختلطة، التي ستكون مسؤولة عن الاضطلاع بعملية الفحص والتصديق، بمساعدة تقنية من البعثة. ويتعين أن يكفل إنجاز العملية النزاهة والمساءلة على الصعيد الفردي والمؤسسي وأن يساعد في تحسين الصورة العامة للمؤسسات الأمنية الداخلية والقوات المسلحة، وبالتالي زيادة ثقة السكان فيها.

٢٠ – وعرف شهرا تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تنظيم عدة دورات تدريبية من تصميم قدرة الشرطة الدائمة، في إطار برنامج تدريب أفراد مركز الشرطة النموذجي المقبل في بيساو، الذي ما زال في طور البناء. وتناولت تلك الدورات مسائل حقوق الإنسان والمنظورات الجنسانية، والتحقيق الجنائي، والقيادة، وركزت على موضوعي الحوكمة وإدارة الموارد البشرية. وتم ضم مستشارين في مجال إصلاح القطاع الأمني من البعثة إلى الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية الوطنية، ووزارة الداخلية، وشرطة النظام العام، والمكتب المركزي الوطني للإنتربول ضمن مؤسسات أخرى لتوفير التدريب أثناء الخدمة، والإرشاد، والتوجيه، وبناء القدرات في المجالات اللوجستية والإدارية.

٢١ - وكانت البعثة، إلى جانب الشركاء الوطنيين والدوليين، تقدم المساعدة للسلطات الوطنية في النهوض بالحوار والتعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون وبينها وبين القضاة والمدعين العامين في غينيا - بيساو. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة حلقة دراسية لصالح مكتب المدعي العام ووكالات الشرطة للنهوض بالتعاون وتبادل المعلومات، وإيجاد نظام كفؤ للعدالة الجنائية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. كما واصلت البعثة وقدرة الشرطة الدائمة تقديم المساعدة للشركاء الوطنيين لوضع برنامج لحماية وتيسير إجراءات الشهود والضحايا، وهو عنصر حاسم الأهمية في التصدي للاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والعنف السياسي والجنسي والجنساني، وغير ذلك من الجرائم الخطيرة. كما قامت البعثة، بالتشاور عن كثب مع شركاء دوليين آخرين، بمساعدة الأطراف المعنية الوطنية في إقرار وتنفيذ الإطار التشريعي اللازم، وكذلك في مبادرات بناء القدرات المتصلة بحماية الشهود وتيسير إدلائهم بالشهادات. فقد قامت لجنة وطنية مخصصة بدعم من البعثة بإتمام المرحلة الأولى من مبادرة تهدف إلى وضع تشريعات وطنية تحمي الشهود والضحايا والموظفين الوطنيين الرئيسيين المعنيين بمكافحة الإفلات من العقاب. وتابع المدعي العام ووزير العدل بحث الخطوات المقبلة لكي يتم إقرار النص واعتماده في وقت لاحق أساسا لوضع مشروع قانون.

٢٢ - ونظمت البعثة والسفارة البرتغالية، في بيساو الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، حلقة دراسية تدريبية لصالح ١٠٠ من كبار ضباط إنفاذ القانون بشأن الإبلاغ عن الجرائم والتحقيق الجنائي. وساعدت المبادرة في تعزيز التعاون بين مؤسسات الشرطة ويسرت تنفيذ قوانين كل منها. وقد ساعد مركز التدريب باستخدام الحاسوب، منذ تدشينه في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، في تدريب ما مجموعه ٤٣٠ ضابطا من مختلف مؤسسات الشرطة في مجالات التحقيق الجنائي، والنظام العام، وعمليات الحماية، والهجرة، ومراقبة الحدود، والجمارك، وغسل الأموال، والتحريات الجنائية. وقد أنشئ هذا المركز بمساعدة حكومة كندا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقدرة الشرطة الدائمة. كما يعزز المركز التعاون بين مؤسسات الشرطة.

٢٣ - واستؤنفت عملية تقديم العروض لإدارة صندوق المعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واشتركت في إدارتها وزارتا الدفاع والمالية. وعقب إنشاء رابطة المقاتلين السابقين في تشرين الثاني/نوفمبر، اشتكى عدد يقدر بـ ١ ٠٠٠ فرد يدعون أنهم مقاتلون سابقون من أنهم لم يحتسبوا في تعداد قدامى محاربي حرب التحرير الذي جرى في عام ٢٠٠٩. وتتم معالجة هذه المسألة بمساعدة من وزارة الدفاع.

٢٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، باشر فريق متعدد التخصصات يضم استشاريا دوليا وخمسة استشاريين وطنيين استقدمهم البرنامج الإنمائي دراسة بشأن اللجوء إلى القضاء في ثلاث مناطق نموذجية لتحديد الفئات الأكثر ضعفا من حيث اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك تصورها للعدالة، وقدراتها وما تواجهه من تحديات للاستفادة من آليات الدعم القانوني والمشورة القضائية، وذلك بغية التوصية بتدابير مناسبة. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقع البرنامج الإنمائي وكلية الحقوق في بيساو اتفاقا لاستكمال المرحلة الثانية من مشروع بحث مكثف بشأن آليات العدالة التقليدية والقانون العرفي لست مجموعات عرقية في غينيا - بيساو. وكان هدف المشروع هو إجراء تحليل قانوني للممارسات العرفية المعتمدة في آليات تسوية النزاعات على الصعيد المجتمعي وتيسير فهم أفضل لنظام العدالة الرسمي. وواصل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تنفيذ مشروع في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين البرنامج الإنمائي وإسبانيا لزيادة اللجوء إلى القضاء وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا المجال.

جيم - الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

٢٥ - واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبعثة تقديم المساعدة للسلطات الوطنية كجزء من مبادرة ساحل غرب أفريقيا دعما لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الرامية إلى التصدي للمشكلة المتعاظمة التي تتمثل في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. واستجابة للرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي وجهها إلي رئيس وزراء غينيا - بيساو والتي طلب فيها المزيد من المساعدة والتمويل لتنفيذ الخطة التنفيذية الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وتمديد هذه الخطة حتى عام ٢٠١٣، اتخذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخطوات اللازمة لتمديد مختلف عناصر الخطة التنفيذية بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

٢٦ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وقع وزراء العدل والداخلية والمالية مذكرة تفاهم لإنشاء وحدة للجريمة عبر الوطنية. وسوف تكون الوحدة، المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، آلية وطنية متخصصة مشتركة بين الوكالات تقوم بدور رئيسي في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في البلد. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عقدت جلسة إحاطة إعلامية مشتركة بين شركاء مبادرة ساحل غرب أفريقيا لتشكيلات غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا التابعة للجنة بناء السلام، في نيويورك، بموازاة مع جلسة الإحاطة الرفيعة

المستوى لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة باعتبارهما تهديدا أمنيا لغرب أفريقيا.

٢٧ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، جرى تدشين المباني الجديدة للمكتب المركزي الوطني للإنتربول الذي تم تحسينه ومن المتوقع أن يعمل المكتب بكامل طاقته في الربع الأول من عام ٢٠١١. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهوده لتعبئة الشركاء وتلقى مساهمات مالية هامة لتمويل أنشطة إنفاذ القانون من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حافظة مشاريع إنفاذ القانون التي صممها المكتب لصالح غينيا - بيساو. وضمت البعثة فريقا من الخبراء إلى المكتب المركزي الوطني للإنتربول لتقديم خدماتهم، على أساس التناوب، في إطار توفير المساعدة الدائمة في أنشطة التوجيه.

٢٨ - وفي الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تلقى ٨٠ من حراس السجون وخمسة من مديري السجون في مانسوا وبافاتا التدريب على أيدي خبراء من دوائر السجون في وزارة العدل البرتغالية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبدعم من البعثة. وشملت تلك الدورة التدريبية تسليم بزات ومعدات. وجرى تنفيذ الأنشطة الأولية لتقييم احتياجات إعادة تأهيل سجن كانتشونغو ومركز الاحتجاز التابع للشرطة القضائية في بيساو. وقام بوضع الإطار القانوني لنظام السجون في غينيا - بيساو فريق عامل يضم ممثلين عن وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وقد وافقت عليه الجمعية الوطنية.

٢٩ - كما نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع للولايات المتحدة، برنامجا تدريبيا لمدة أسبوع في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر لصالح قضاة ومدعين عامين ومفتشين في الشرطة القضائية وموظفين من وزارة العدل بشأن المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. وشارك في هذا التدريب أيضا ممثلون من إسبانيا والبرتغال والرأس الأخضر، والمفوضية الأوروبية والبعثة.

دال - حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية

٣٠ - كانت التحقيقات جارية في الاغتيالات التي شهدها شهرا آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد عبرت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو عن ارتياحها لإطلاق سراح عدة ضباط اعتقلوا دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة في إطار الاغتيالات السياسية التي تمت عام ٢٠٠٩ وفي سياق أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ولمراعاة

السلطات الوطنية الأصول القانونية الواجبة. غير أن الرابطة ناشدت السلطات أن تضمن أمن المفرج عنهم وتوضح ملابسات اغتيالات عام ٢٠٠٩.

٣١ - واحتفالا بيوم حقوق الإنسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي، بالشراكة مع وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عدة أنشطة لإذكاء الوعي بمشاركة مدافعين عن حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، بما في ذلك دورة رياضية للمعوقين، ومناقشات إذاعية، ومحاضرة في كلية الحقوق في بيساو، وحلقتا عمل في الجزأين الشرقي والشمالي من البلد، ونشر المواد المتعلقة بحقوق الإنسان بلغة الكريولو.

٣٢ - كما نظمت البعثة ووزارة الداخلية وشرطة النظام العام حلقتي عمل للتوعية بالقضايا الجنسانية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر من أجل النهوض بالاحترام الكامل لمبادئ المساواة والتوازن بين الجنسين في هياكل إنفاذ القانون. وبذلت أيضا جهود من أجل التوعية بالقضايا الجنسانية في صفوف قوات الشرطة، وخاصة فيما يتعلق بمنع العنف الجنساني والإبلاغ عنه، والتحقيق فيه. وطلبت وزارة الداخلية مزيدا من المساعدة التقنية لإنشاء هياكل داخلية للتصدي بشكل أفضل للعنف الجنساني.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدمت البعثة الدعم لأنشطة عديدة للجنة التوجيهية الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان الهدف هو إذكاء وعي القادة العسكريين وقادة الشرطة بدور وأهمية مشاركة المرأة الفعالة على قدم المساواة مع الرجل في المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة، ضمن إطار برنامج إصلاح القطاع الأمني. وشملت الأنشطة حلقات دراسية وبرامج إذاعية في بيساو وفي المناطق، بما في ذلك مسيرة لنساء يرتدين الزي العسكري الرسمي وحلقة عمل تبين التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٣٤ - ونظمت حلقة عمل بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لصالح برلمانيين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بتعاون نشط من خمس وزارات، منها وزارة المالية ووزارة الاقتصاد. كما قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الدعم للجنة البرلمانية المتخصصة في النساء والأطفال لصياغة قانون يناهض العنف المترلي. واقتضى ذلك مشاورات إقليمية مع ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين لكفالة تولي زمام العملية على نطاق واسع.

ثالثا – أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٣٥ – قدم ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لغينيا – بيساو، في اجتماع عقد في نيويورك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، إحاطة إلى تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة في البلد. وخلال الاجتماع، طلب من رئيس تشكيلة غينيا – بيساو أن يعد ورقة استرتيجية بشأن طريق المضي قدما في انخراط لجنة بناء السلام. واعتبرت الورقة، التي نوقشت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر خلال اجتماع للتشكيلة، أن أحداث ١ نيسان/أبريل تعكس استمرار القوات المسلحة لغينيا – بيساو في تجاهل مبدأ سلطة القيادة المدنية على القيادة العسكرية. كما نوهت الورقة بالتقدم المحرز في مجالات الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وأحاطت علما بتوافق الآراء على أن الانسحاب من غينيا – بيساو سوف يكون له تأثير سلبي على الجهود الجارية لبناء حكم ديمقراطي ومعالجة تحديات السلام والاستقرار بفعالية. وأكدت الورقة أنه، رهنا بالتطورات المقبلة على الأرض، يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد في حشد الموارد لإصلاح القطاع الأمني وصندوق المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين، وتدعم تنظيم اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة مع التركيز على الأولويات الاجتماعية – الاقتصادية وأولويات بناء القدرات المؤسسية على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي وضعته لجنة بناء السلام.

٣٦ – ووافقت اللجنة التوجيهية المشتركة التابعة لصندوق بناء السلام، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، على خطة أولويات بناء السلام لغينيا – بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي حددت الأولويات الرئيسية لبناء السلام في تلك السنوات الثلاث، بما في ذلك على وجه الخصوص دعم تنفيذ اتفاقات السلام وإجراء الحوار السياسي؛ وتعزيز قطاع الأمن وسيادة القانون؛ وإنعاش الاقتصاد؛ وتفعيل الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد قدمت الوثيقة رسميا إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وقمت في وقت لاحق بتقييم المقترح وأوصيت برصد مبلغ يصل إلى ١٦,٨ مليون دولار. وسيواصل مكتب دعم بناء السلام إجراء المناقشات مع البعثة واللجنة التوجيهية المشتركة بشأن الجوانب العملية للإفراج عن الأموال وتنفيذ خطة الأولويات. ويتوقع أن تنجز ثلاثة مشاريع ممولة في إطار أول مخصصات الصندوق خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، عقب الموافقة على تمديد لا تترتب عليه آثار مالية. وتهدف المشاريع إلى إعادة تأهيل الثكنات العسكرية في منطقتي غابو وكويبو، وتجديد قلعة أمورا، وتجديد وتصليح السجنين الإقليميين في مانسوا وبافاتا، وتوفير التدريب المهني وفرص تشغيل الشباب. وسيستخدم الرصيد المتبقي من أول مخصصات الصندوق لتمويل نشاطين حاسمين تماشيا مع خطة الأولويات، وهما المؤتمرات التحضيرية

الإقليمية الثمانية المعنية بالأمن والدفاع التي ستعقد في إطار عملية الحوار الوطني، وأداء أمانة الصندوق.

رابعا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٧ – رغم أن الحالة الاقتصادية والمالية لا تزال هشة من الناحية الهيكلية، فإن غينيا – بيساو ظلت تضطلع بإصلاحات هامة مكنتها من إحراز تقدم كبير في إدارة عبء الدين الملقى على عاتقها، وبالتالي فتح آفاق لتحقيق الاستقرار على الصعيد الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي. ومضت الإصلاحات الرئيسية في مجالي الاقتصاد والإدارة العامة بينما سعت الحكومة إلى تحسين الانضباط المالي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استفادت غينيا – بيساو، التي بلغت نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من حزمة لتخفيف عبء الدين تصل إلى ١,٢ بليون دولار، ما مثل تخفيضا بنسبة ٨٧ في المائة في دينها. وتعهد رئيس الوزراء بأن الحكومة ستستثمر موارد إضافية في القطاعات الاجتماعية والهياكل الأساسية، وتستجيب للأولويات المحددة في استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بغينيا – بيساو. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، علق الرئيس سانها على بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي أقر به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، فأثنى على رئيس الوزراء وحكومته وشجعهم على مواصلة برنامج الإصلاح.

٣٨ – وقام وفد من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى بيساو في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير للتشديد على جملة أمور منها أن الإعلان عن حزمة تخفيف عبء الدين فرصة فريدة للحكومة لتنفيذ الإصلاحات وبرنامجها للتنمية الاقتصادية ولتشجيع السلطات على الحيلولة دون حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي التي من شأنها أن تقوض الزخم الإيجابي الذي تولد. ولوحظ أيضا أن عبء الدين المتبقي لا يزال كبيرا ويتطلب إدارة رشيدة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٤ في المائة في عام ٢٠١٠، مقابل ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما أحرزت الحكومة تقدما في زيادة إيرادات الضرائب في سياق الإصلاحات الضريبية، وتوقعت أن تكون لديها في عام ٢٠١١ موارد في الميزانية تغطي نفقات تتجاوز دفع المرتبات. وفي حين تشكل هذه الإنجازات تطورات مشجعة، فإن الحكومة لا زال مع ذلك تعتمد بشدة على المساعدة الدولية وظلت تواجه الصعوبات في تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

٣٩ – وكانت غينيا – بيساو على وشك وضع الصيغة النهائية للورقة الوطنية الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وقد قدم فريق الأمم المتحدة

القطري والبعثة، بقيادة وتنسيق فنيين من البرنامج الإنمائي، إسهامات هامة في عملية الصياغة، وقدما الدعم لتنظيم مشاورات إقليمية، وقيّما دراسات التكاليف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في خمسة قطاعات استراتيجية، هي: الصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والزراعة، والطاقة. كما ساعد الفريق القطري والبنك الدولي الحكومة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارة المخاطر، وتحديث البيانات بشأن الفقر، وإنشاء آليات للرصد والتقييم ومؤشرات في هذا الصدد. ومن المتوقع أن تسهم الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١١ عن رصد إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة والدراسة الاستقصائية عن الدول الهشة، اللتان بوشرتا رسميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تقييم التقدم المحرز في الالتزامات الواردة في إعلان باريس، وتساعدا في إجراء تحسين ملموس في الطريقة التي كانت المعونة تقدم بها في غينيا - بيساو.

٤٠ - ودعم البرنامج الإنمائي برنامج الحكومة لإصلاح الإدارة العامة وتحديثها من خلال تنفيذ نظام متكامل لإدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات الحكومية. وقد وضع النظام لتمكين الحكومة من إدارة الإيرادات والملاك الوظيفي في سبيل تحسين التخطيط وترشيد نفقات الميزانية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز التفاعل بين الهياكل الحكومية والقطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال الحصول على المعلومات، وتحقيق الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية والحد من الفساد ومن تكاليف الخدمات الإدارية.

٤١ - وزادت محاصيل الحبوب في موسم ٢٠١٠-٢٠١١ من ٧٣٩ ١٣٧ طنا في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٣ ١٥٧ طنا باحتساب ما مجموعه ٢٧٣ ١٠٦ طنا من الأرز في عام ٢٠١٠. ورغم تلك الزيادة الكبيرة، ظل الوضع الغذائي صعبا في جميع مناطق البلد نظرا لانخفاض مداخيل المنتجين وارتفاع أسعار الغذاء. فرغم إمداد الأسواق بالقدر الكافي من السلع وتوحيد أسعار المواد الغذائية واتسامها بالاستقرار في جميع أنحاء البلد في النصف الأول من عام ٢٠١٠، فقد شهدت هذه الأسواق حالات نقص في المخزونات في النصف الثاني من العام جراء انخفاض الواردات من الأغذية الأساسية، وما تلى ذلك من زيادة في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى إعاقة الحصول على الغذاء. وظلت الحكومة تدفع الأجور بانتظام خلال الفترة الجارية لكنها واجهت إضرابات بشأن شروط الخدمة والمتأخرات المستحقة لبعض فئات العمال. ورغم بدء السنة الدراسية في موعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تعطلت المدارس الحكومية بسبب إضرابات نظمتها نقابتان للمعلمين في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر بشأن قضايا العقود ومتأخرات الأجور المستحقة للمعلمين المعينين بعقود مؤقتة.

٤٢ - وتوصلت الحكومة والنقابتان إلى اتفاق لإنهاء الإضراب والتعويض عن الأيام الدراسية الثلاثة عشر التي ضاعت. كما شرع القضاة والنقابات التي تمثل ثلاث مؤسسات إعلامية مملوكة للدولة، وهي الإذاعة الوطنية، وصحيفة ''نو بينتشا'' ووكالة الأنباء الغينية، في شن إضرابات في كانون الأول/ديسمبر للمطالبة برفع الأجور وتحسين شروط الخدمة والأمن. وعقب مفاوضات مع الحكومة، اتفقت النقابات الإعلامية على إنهاء إضرابها الذي دام ثلاثة أيام بينما استأنف القضاة حركتهم الإضرابية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٤٣ - وأظهرت النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسة الاستقصائية عن الصحة الإنجابية، اللتين أجريتا بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها، أن معدلات الوفيات النفاسية قد انخفضت منذ عام ٢٠٠٦، بينما انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٢٣ حالة وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي إلى ١٥٨ حالة وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي. وأظهرت النتائج أيضا أن معظم المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتلقيح، والحصول على التعليم، والمياه والنظافة الصحية قد تحسنت أيضا. بيد أن مؤشرات تتعلق بحماية الطفل، من قبيل تسجيل المواليد وعمالة الأطفال، قد تكون ساءت. وإثر إقرار خطة قطاع التعليم، قُبلت غينيا - بيساو عضوا في مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وهو ما سيمكنها من الاستفادة من الصندوق التحفيزي لهذه المبادرة في مطلع عام ٢٠١١.

٤٤ - وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع ''مبادرة الشباب''، قدم البرنامج الإنمائي دعما استشاريا ومنحا لـ ١٥ منظمة شبابية لتنفيذ أنشطة لبناء السلام في شتى مناطق غينيا - بيساو. وتلقى أكثر من ١٠٠ شاب تدريبا على تقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض السلام، وعلى التطوع للتوعية ببناء السلام. وأتاحت العروض المسرحية في بلدتي بيسورا وبيساو بشأن النزاعات الأهلية إجراء مناقشات بشأن السبل السلمية للتعامل مع النزاعات وإنشاء أفرقة منع نشوب النزاعات.

خامسا - الإعلام

٤٥ - نظمت البعثة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حلقة دراسية بشأن التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية لصالح ٤٥ صحفيا من وسائط الإعلام والإذاعات الأهلية القائمة في بيساو وكذلك لموظفي اتصالات في الجمعية الوطنية ووزارة العدل. كما نظمت البعثة جلسة إعلامية للصحفيين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لعرض ولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠).

٤٦ - وعلى الصعيد الثنائي، قامت أنغولا، كجزء من تعاونها الذي يتسع نطاقه مع غينيا - بيساو، بصرف مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتعزيز القدرات التقنية لقناة التلفزيون الوطنية لغينيا - بيساو، التي استأنفت بث برامجها في نهاية عام ٢٠١٠. وفي مرحلة ثانية، التزمت أنغولا أيضا بتخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار لدعم الإذاعة والتلفزيون الحكوميين في مجالات الهياكل الأساسية والمعدات وبناء القدرات.

سادسا - تكامل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة إحراز التقدم نحو تحقيق تكامل في البرامج الواردة في إطار الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو وتنفيذ هذه البرامج. وصادفت الفترة قيد الاستعراض إعداد التقرير المرحلي السنوي عن حالة تنفيذ الإطار. وأبرز ذلك التقرير السنوي الإنجازات الرئيسية في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية، وكذلك التحديات والمخاطر والعراقيل المصادفة خلال تنفيذه، والعوامل الخارجية التي كانت وراء عدم إنجاز بعض الأهداف. كما قدم بعض التوصيات على صعيد السياسات بشأن سبل تحسين تنفيذ ولاية البعثة.

٤٨ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (٢٠١٠)، ستنظم البعثة والفريق القطري معتكفهما السنوي في الربع الأول من عام ٢٠١١ للاتفاق على المعايير الرئيسية لتنفيذ الإطار وخطة العمل السنوية لكل منهما. وستتم هذه العملية تماشيا مع الورقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

سابعا - سلامة الموظفين وأمنهم

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُوجّه أي تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. ولا يزال معدل الجريمة في البلاد أقل من المستويات العادية. ولا تزال تُنفّذ بصرامة جميع التدابير الأمنية المطبقة على موظفي الأمم المتحدة.

ثامنا - ملاحظات

٥٠ - إن من دواعي تفاؤلي التقدم الملحوظ الذي أحرزته غينيا - بيساو في إصلاح ما ترتب من آثار سلبية على أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بين المدنيين والعسكريين. وفي هذا الصدد، ألاحظ الخطوات الإيجابية التي اتخذتها قيادة غينيا - بيساو، ولا سيما الرئيس ورئيس الوزراء، لتبيان التزامها المتجدد بحل القضايا الخلافية عن طريق الحوار والتشاور وبتوطيد مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أقر بالدور الهام

الذي قام به أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون لتشجيع الحوار البناء بين القيادات السياسية والعسكرية.

٥١ - وأرحب بإطلاق العملية التحضيرية الشاملة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي عملية تضم جهات منها البرلمان، والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات الدفاع والأمن، ومنظمات المجتمع المدني، ستتوج في عام ٢٠١١ بعقد المؤتمر الوطني الذي طال انتظاره. وإني أشجع قيادة وسكان غينيا - بيساو على الاستفادة على الوجه الأكمل من هذه العملية الحاسمة وعلى إنشاء آليات دائمة وشاملة للحوار والتشاور من أجل تعزيز الحوكمة، والمؤسسات الديمقراطية، والعدالة وسيادة القانون، إضافة إلى الأطر المؤسسية التي تعد أساسية لتحقيق الاستقرار في البلد. وأناشد الشركاء الدوليين للبلد مواصلة تقديم كل ما يلزم من مساعدة لإجراء عملية المؤتمر الوطني.

٥٢ - وأحيط علما بالجهود المبذولة مؤخرا لتحسين البيئة الأمنية في غينيا - بيساو، وبخاصة الجهود التي قامت بها القيادة المدنية للبلد، من أجل تأكيد سيطرتها على مؤسسات الدفاع والأمن. وأرحب بالخطوات الأولية التي اتخذها الشركاء الثنائيون، وبخاصة أنغولا، لمساعدة غينيا - بيساو في إعادة هيكلة قواتها المسلحة والإسهام في إعادة تأهيل المنشآت العسكرية ومنشآت الشرطة. وأشجع القيادة السياسية والعسكرية في غينيا - بيساو على الانضمام إلى الآليات والعمليات الإقليمية الجارية الهادفة إلى مساعدتها في إيجاد مؤسسات دفاعية وأمنية جمهورية تتسم بالاحتراف.

٥٣ - ومما يشجعني بوجه خاص، في هذا السياق، التقدم الذي أحرزه الشركاء الإقليميون والدوليون، ولا سيما جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لإيجاد الدعم التقني والمالي لتنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني. وكان اعتماد مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية خارطة الطريق المعدة لدعم ذلك البرنامج، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، خطوة أولى هامة للغاية لإضفاء طابع رسمي على الشراكة الناشئة بين الجماعتين لإعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو.

٥٤ - وأتذكر أن مجلس الأمن طلب في قراره ١٩٤٩ (٢٠١٠) تقديم معلومات شاملة تتضمن تفاصيل الأشكال المقترحة لتنفيذ خارطة الطريق وتوقيتها والموارد ذات الصلة. كما طلب إليَّ المجلس أن أعمل مع الجماعتين على إجراء تقييم مشترك للاحتياجات لدعم التنفيذ العاجل لخارطة الطريق، وذلك بالتنسيق مع الشركاء المعنيين. ولتلافي إضاعة الزخم الإيجابي الذي تولد عن اعتماد خارطة الطريق، أنا على ثقة بأن القيادة السياسية والعسكرية

في غينيا – بيساو ستؤكد رسميا انضمامها لخطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية سيقرونها لإتاحة بدء عملية التنفيذ. وإني أعتزم إيفاد بعثة إلى بيساو بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ لإجراء التقييم المطلوب، وبعد ذلك سأقدم ردا مفصلا على طلب المجلس في تقريري المقبل.

٥٥ – وفي تقريري السابق، أكدت على أن الشراكة الناشئة بين الجماعتين ساعدت في توليد الزخم السياسي من جديد في غينيا – بيساو وأعادت إتاحة الفرصة لتعزيز التعاون بين المجتمع الدولي وشعب وقيادة غينيا – بيساو بعد أشهر من التأزم والتعطل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن السلطات الوطنية في غينيا – بيساو بذلت جهودا ملحوظة في الشهور الأخيرة لعكس الاتجاهات السلبية التي طغت على أحداث ١ نيسان/أبريل، ولا سيما بالشروع في معالجة القضايا المتعلقة بالإفلات من العقاب في صفوف القوات المسلحة. ورغم هذه الخطوات الإيجابية، بما في ذلك الإفراج عن نائب اللواء البحري إندوتا وضباط سامين آخرين، يتعين أن تواصل السلطات الوطنية في غينيا – بيساو اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الاحترام الكامل للأصول القانونية الواجبة في محاكمة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية، مثل الاغتيالات السياسية والاتجار بالمخدرات. وأدعو السلطات الوطنية إلى إكمال التحقيقات في الاغتيالات السياسية التي شهدها عام ٢٠٠٩ وضمان إحالة المسؤولين عنها إلى العدالة. ومن شأن إجراءات من هذا القبيل أن تسهم في تعزيز ثقة الناس في المؤسسات الوطنية وتساعد في إنهاء الإفلات من العقاب في البلد. وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة للبلد في هذا المسعى.

٥٦ – وأرحب بتوقيع مذكرة التفاهم لإنشاء وحدة للجريمة عبر الوطنية، وهي آلية رئيسية لتعزيز قدرة البلد على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ويستحق أن يحظى تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة بدعم الشركاء الدوليين ضمن إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعدة للحد من هاتين الآفتين على الصعيد دون الإقليمي. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة دعم جهود الجماعة الاقتصادية وحكومة غينيا – بيساو لهذه الغاية.

٥٧ – وأود أن أعرب عن شكري لحكومة غينيا – بيساو على الإصلاحات الاقتصادية الشجاعة والمركزة التي حسنت بدرجة كبيرة الأداء الاقتصادي، وأثني على الشركاء الدوليين للبلد، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لما قدموه من دعم لبلوغ تلك النتيجة. ومن الضروري الآن أن تواصل الحكومة عمليتها الإصلاحية وتمضي في تحسين بيئة الاقتصاد الكلي. ولتحسين قدرة الحكومة على استيعاب الدعم الدولي، ولا سيما بعد الحصول على

تخفيف عبء دينها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من الأهمية بمكان أن تعزز آلياتها التنسيقية بطريقة تتسم بالتكامل والتزامن. وتظل الأمم المتحدة جاهزة لتقديم المساعدة في هذا الصدد. ويكتسي الاستقرار السياسي أهمية أساسية إذا أراد البلد أن يستفيد من الفرصة التي أتاحها ترتيب تخفيف عبء الدين المعلن عنه مؤخرا لاستغلال الزخم الإيجابي الذي تولد. ومن الهام بوجه خاص لشعب غينيا - بيساو، ولا سيما الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية، تأمل التكلفة العالية للسنوات التي ضاعت والتركيز على العمل الجماعي لمصلحة البلد من أجل بناء توافق وطني في الآراء بشأن أولويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار على الأمد الطويل.

٥٨ - وأود أن أختم بالثناء على موظفي البعثة، بقيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وفريق الأمم المتحدة القطري بكامله بقيادة نائب ممثلي الخاص، غانا فوفانغ، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والجهات الشريكة الأخرى، لما يواصلون القيام به من أعمال هامة دعما لبناء سلام مستدام في غينيا - بيساو.